**المحاضرة الثامنة**

**قضايا التنمية في سياقها النظري**

لا اختلاف بين المفكرين بأنّ نشأة الفكر الاقتصادي سابقة عن نشأة الفكر التنموي، وأنّ هذا الأخير إنما نشأ في إطار تطور الفكر الاقتصادي، فأصبح الفكر التنموي حقلاً معرفياً خاصاً في علم الاقتصاد في الخمسينيات من القرن العشرين بعدما تحقق الاستقلال السياسي لكثير من البلدان النامية.

ونظراً لطبيعة هذه النشأة فإن نظريات التنمية جاءت متأثرة إلى حد كبير بالنظريات الاقتصادية التي كانت سائدة؛ خاصة في العقود الأولى للتنمية، قبل أن تظهر نظريات تنطلق من الخصوصيات التاريخية والاجتماعية والثقافية لهذه المجتمعات.

وعليه؛ فسوف نعرض لأهم نظريات التنمية التي حاولت تفسير ظاهرة التخلف في البلدان النامية، والسبل المناسبة لتنمية هذه المجتمعات.

وتجدر الإشارة إلى كون أغلب تلك النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة التخلف في البلدان النامية، وإبراز السياسات الكفيلة بتنمية هذه البلدان، كانت تستند إلى مقاربات نظريات النمو الاقتصادي، التي تعطي أولوية للعوامل الاقتصادية على حساب باقي العوامل الأخرى.

**1 ـ نظرية الدفعة القوية بالنمو المتوازن:**

بداية ظهور هذه النظرية كانت في الأربعينيات، ثم مرحلة الازدهار في الخمسينيات والستينيات.

تُرجع هذه النظرية التخلف إلى الاختلال في الهيكل الاقتصادي للبلدان النامية، والذي يعجز عن تحقيق تقدم في النمو الاقتصادي.

إلا أنّ هذا الاختلال يرجع إلى عوامل اقتصادية، وأخرى غير اقتصادية، إلا أنّ هذه العوامل ترتبط مع بعضها بعلاقات تأثير وتأثر تجعل البلد يعيش في حلقة مفرغة من الركود والفقر من ناحيتي العرض والطلب.

المخرج من هذه الحلقة المفرغة من وجهة نظر هذه النظرية؛ تتم عن طريق تلقي ذلك الاقتصاد المتخلف دفعة قوية من خلال الاستثمارات الأجنبية؛ توجه لتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية، بحيث تتحرك وتيرة الإنتاج (العرض)، فيزداد الاستهلاك (الطلب)، وتزداد معه المدخرات.

**2 ـ نظرية الدفعة القوية بالنمو غير المتوازن:**

تسمى هذه النظرية أيضا بنظرية أقطاب النمو، برزت في أواخر الخمسينيات، وأشهر روادها فرانسوا بيرو.

هذه النظرية لا تفسر التخلف بقلة الموارد الطبيعية أو المالية، وإنما يرجع ذلك إلى قلة المنظمين، سواء على المستوى الفردي أم على المستوى الحكومي.

تؤكد هذه النظرية على أنّ ثمة حاجة لدفعة قوية للتنمية، لكن حتى تكون نتائجها مرجوة وذات فائدة يجب توجيهها إلى قطاع اقتصادي واحد يكون قطاعا رائدا، ثم توجيه الدفعة مرة أخرى إلى قطاع ثان، ثم ثالث....وهكذا.

ويتوقف تعيين القطاع الرائد (القطب) الذي سوف توجه إليه كل الاستثمارات أن يكون قادرا على زيادة الطلب على باقي السلع والخدمات التي ستنتجها قطاعات أخرى.

**3 ـ نظرية النمو التلقائي:**

على الرغم من كون هذه النظرية تشكلت في الخمسينيات على يد بول هوفمان؛ إلا أنّ كثير من الاقتصاديين يرجعونها إلى القرن الثامن عشر، حيث أن حالات النمو التي كانت في البلدان الأوربية إنما تمت على أساس النمو التلقائي والمرحلي.

فلسفة هذه النظرية تقوم على أساس حرية قوى السوق وتلقائيتها، دون تدخل الحكومي مباشر.

كما تعتبر عنصر الطلب هو المحرك الرئيسي للتنمية، فعلى أساسه، ومن خلال قوى السوق، سوف ينتقل المجتمع من مرحلة اقتصادية متخلفة إلى أخرى أكثر تقدماً.

**4 ـ نظرية المراحل في النمو:**

ارتبطت هذه النظرية بمؤسسها؛ والت وايتمان روستو (Walt Whitman Rostow)، الذي طورها في منتصف القرن العشرين، واشتهرت بنظرية روستو في مراحل النمو.

ولقد نالت هذه النظرية شهرة كبيرة، وحظيت باهتمام الباحثين والدارسين، وحتى صانعي السياسات؛ سواء في البلدان المتقدمة أو المتخلفة.

تقوم فلسفة هذه النظرية على مبادئ حرية السوق، وتقليص دور الدولة المباشر في الحياة الاقتصادية.

كذلك؛ دعت هذه النظرية إلى أهمية مراعاة الظروف الاجتماعية والثقافية للمجتمع، خاصة في تحديد طول كل مرحلة من مراحل النمو.

وحتى ينجح أي بلد متخلف في تحقيق النمو والتنمية؛ تؤكد هذه النظرية على حتمية الانتقال المتسلسل بين كل مرحلة والتي تليها، فلا مجال لتخطي أية مرحلة.

ترسم هذه النظرية خمسة مراحل للنمو، هي:

المرحلة الأولى: مرحلة المجتمع التقليدي، حيث تكون المجتمعات بسيطة في قوانينها وفنونها الإنتاجية، مما يجعل الدخل فيها ضعيفاً يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، وغالبا تكون مجتمعات زراعية والعلاقات الاجتماعية فيها بدائية.

المرحلة الثانية: مرحلة الاستعداد للانطلاق، في هذه المرحلة يتطور المجتمع نحو الاعتماد على الموارد المتاحة كي يهيئ الظروف الاقتصادية والاجتماعية من أجل تقبل أساليب العلم الحديثة.

وفي هذه المرحلة المجتمع مطالب بتطور النشاط الزراعي نحو تحقيق الفائض من أجل تطوير بقية القطاعات الإنتاجية الأخرى.

وتدعو النظرية إلى بناء المنشآت القاعدية، وتعميم التعليم، وتشجيع المنظمين رواد الأعمال على خلق المشروعات الاقتصادية وتطويرها.

لقد قدّر روستو لهذه المرحلة أن تدوم 100 سنة.

المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق، يتوقع رستو في هذه المرحلة حدوث ثورة سياسية أو علمية أو تكنلوجية، قد تُحدث دفعة قوية تؤدي إلى التخلص من عوامل الفشل والانطلاق في تنشيط مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع الصناعي مما يترتب عليه زيادة معدلات الدخل القومي.

ويُقدر روستو لهذه المرحلة 20 سنة.

المرحلة الرابعة: التوجه نحو النضوج، في هذه المرحلة تفترض النظرية أن يكون المجتمع قد استخدم موارده بأساليب متطورة، ثم يبدأ في التركيز على تطوير قطاعات رائدة جديدة، وفي هذه المرحلة المطلوب تقليص الاستيراد وزيادة الصادرات، مما يترتب عليه تحقيق فوائض من شأنها تمكين المجتمع من استيراد السلع الكمالية، وتحسين الأجور.

تُحدد هذه المرحلة بـ 60 سنة.

المرحلة الخامسة: مرحلة الاستهلاك الشعبي العالي، في هذه المرحلة يتحقق ما يُعرف بمجتمع الرفاهة، بفضل ارتفاع المداخيل والتوسع في الإنتاج والطلب على السلع الاستهلاكية، وتطور الخدمات.

وفي هذه المرحلة يتوقع رستو تحقق قوة سياسية أو اقتصادية لهذا البلد.

المدى الومني الذي يمكن أن تستغرقها هذه المرحلة ما بين 30 و 100 سنة.

**5 ـ نظرية التبعية:**

نظرية التبعية هي نظرية اعتمدت مفهوم التبعية لتفسير حالة تخلف البلدان النامية.

أهميتها؛ أنّ تطوير النظرية كان من قبل علماء اقتصاد واجتماع من بلدان العالم الثالث، ظهرت في الستينيات من القرن العشرين، من أشهر روادها راؤول بريبش.

فلسفة هذه النظرية تفترض أن حالة تخلف البلدان النامية، ترجع بالدرجة الرئيسية إلى التبعية التي تفرضها البلدان المتقدمة على البلدان المتخلفة، وهي ترجع في أصولها إلى طبيعة النظام الرأسمالي الذي يقوم على الاستغلال والهيمنة والاستتباع.

وهي طبيعة تبلورت مع آليات الاستعمار القديم، وتتجدد بآليات الاستعمار الجديد.

من أجل ذلك تستبعد هذه النظرية حدوث تنمية مع استمرار التبعية، فالتنمية هي العملية التي تستهدف رفع قدرة أفراد المجتمع في الاعتماد على أنفسهم في توفير متطلبات استمرار حياتهم بالشكل الذي يختارونه، ولا يمكن تصور مجتمع يحقق التنمية بالاعتماد على غيره، فالتنمية تفترض الاستقلال ضمناً[[1]](#footnote-1)(1).

من المفاهيم التي استخدمت لتحليل ظاهرة التبعية مفهومي المركز والأطراف، فهي تفترض العالم وحدة اقتصادية واحدة، تتكون من مركز وأطراف، المركز يشكل الدول المتقدمة، أما الأطراف، فهي مجموعة الدول المتخلفة، وهناك علاقة استتباع تفرضها بلدان المركز على بلدان الأطراف.

1. (1) سعد حسين فتح الله. **التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995، ص 25. [↑](#footnote-ref-1)